سوسيولوجية المجتمع المدني:

دوره في التفعيل الاجتماعي، والثقافي، والاقتصادي

• أ. د محمد سعيدي

المقدمة:

نسعى في هذه المقالة إلى الإجابة عن بعض التساؤلات المتعلقة بمفهوم المجتمع المدني بوصفه كيانًا اجتماعيًا جمعويًا، أفرزته التحولات العميقة، التي هزت أركان المجتمع الجزائري مند بداية الثمانينات: فالمجتمع المدني يعد البؤرة السياسية المحلية، التي اتحدت فيها وحولها الجمعيات المحلية المختلفة التي تأسست أصلاً لخدمة المواطن ولسد حاجته المادية والمعنوية وللدفاع عن حقوقه على المستوى المحلي. ويمتاز المجتمع المدني على مستوى الخريطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية الجزائرية بحضور بارز وكبير، وذلك بفضل النشاط الجمعوي المكثف في حقل التنمية المحلية، ومطالبة الدولة من أجل التكفل بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية المحلية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى بفضل ذلك النشاط الجواري، الذي تقوم به بعض الجمعيات، التي راهنت على توعية المواطنين، وتوعيتهم بالدور اللازم للقيام به من أجل مجتمع سليم، ومؤسس على قواعد سياسية واجتماعية وثقافية، تصان فيه الحقوق والحريات الفردية والجماعية، ويحترم فيها المواطن عضوًا فاعلاً ومتفاعلاً.

* (الجزائر)

لقد برز (المجتمع المدني) قوة فاعلة ومتفاعلة من خلال اقتراحاته لمشاريع تنموية للهيئات الوصية محلياً ووطنياً. ومهما يكن من أمر، فإن نشاط الحركة الجمعوية هو المادة الأولى والأساسية للمجتمع المدني، لم يمر بصمت وبهدوء، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الوطني، إذ شكل تربة خصبة لتساؤلات إيديولوجية واجتماعية واقتصادية، أهمها:

أولاً: هل تملك الجمعيات المحلية القدرة المادية والمعنوية لتجسيد طموحاتها التنموية؟

ثانياً: هل علاقة الجمعيات المحلية بالدولة، هي علاقة متكاملة أم متناقضة؟

ثالثاً: ألا يمكن اعتبار النشاط الجمعوي التضامني فقدان الدولة لثقة المواطن؟

رابعاً: ألا يمكن اعتبار النشاط الجمعوي التضامني والتنموي، اعلاناً صارخاً لفشل الدولة وتخليها عن مطالب المواطن محليا؟

خامساً: ألا يمكن اعتبار الحركة الجمعوية واقعاً سلطوياً قبل أن يكون مطلباً جماهيرياً، فهي واقية للدولة وحامية لها من صخب وضربات الطبقة الشعبية الثائرة؟

لقد بدأ النشاط الجمعوي في مادة التنمية بصورة كبيرة مع بداية الثمانينات في الجزائر... وعرف هذا النشاط عدداً من المحطات التضامنية. سجلت فيها الجمعيات أسماءها بحروف من ذهب في التاريخ الاجتماعي والثقافي والاقتصادي المحلي، وسنحاول في هذه المقالة الإجابة عن التساؤلات المطروحة سابقاً مع محاولة معالجة ومناقشة واقع وآفاق المجتمع المدني، ودوره في دفع عجلة التنمية المحلية دفعاً سليماً، يتماشى والتنمية الوطنية الشاملة.

تعريف مفهوم المجتمع المدني:

شكل مفهوم المجتمع المدني مادة خصبة للدراسات الفلسفية والاجتماعية والسياسية منذ القرن السابع عشر. فلقد حظي باهتمام كبير وخصصت له تعريفات عديدة ومتنوعة بتنوع الوظائف والمكانة، التي أرادها له المفكرون ضمن البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي للجمعيات البشرية في علاقتها الاتصالية أو الانفصالية مع الأطر التنظيمية المؤسساتية لجهاز الدولة أو السلطة العسكرية. ومن التعريفات التي بدت لنا مهمة وذات دلالة وظيفية نذكر تعريف الفيلسوف الإنكليزي "جون لوك"، حيث يقول: "المجتمع المدني هو قيام المجتمع المنظم سياسياً ضمن إطار الدولة مهمته تنظيم عملية سن القانون الطبيعي الموجود دون الدولة وفوقها"(1). لعل ما يمكن قراءته في نص هذا التعريف، أن جون لوك يتحدث عن مجتمع مدني، مستقل افتراضياً عن الإطار السلطوي المتمثل في أجهزة الدولة، ولكنه لا يلغيها، أي أن المجتمع المدني لا يلغي الدولة كإطار تنظيمي عام وشامل، كما أن الدولة لا تلغي المجتمع المدني، بالرغم من أنه يسعى إلى أن يتحرك خارج دائرتها ومستقل عن وصايتها. وق حدد المفكّرون، الإطار المعرفي والأيديولوجي للمجتمع المدني مفهومًا وككيانًا، قد يناقض الدولة كما قد ينافسها في كسب ثقة المواطن من حيث التفعيل التنموي المحلي. فلقد راهن هؤلاء المفكرون على المنظومة الفكرية للمجتمع المدني، وعلى الدور الريادي الذي بإمكانه القيام به من حيث الفاعلية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحلية. حيث أصبح يتحرك قوة موازية وأحياناً مناقضة ومناهضة للدولة. فأوكل لنفسه دور الضابط والمراقب والضاغط السياسي والثقافي والاجتماعي من أجل بعث تنمية محلية تتماشى ومتطلبات الواقع المعيشي للمواطن.

لقد اكتسب المجتمع المدني قوته وفاعليته كيانًا حيّاً من نشاط تلك الجمعيات المتعددة، التي تأسست أصلاً لتصنع لنفسها مكاناً ومكانة في المخيال الشعبي الجماهيري المحلي. يلتقي إذن هذا التوجه الفكري والوظيفي للحركة الجمعوية المادة الأولى والأساسية بامتياز للمجتمع المدني، بذلك التعريف الذي صنعه الفيلسوف الفرنسي "جان جاك روسو"، أثناء حديثه عن المجتمع المدني حيث يقول: "المجتمع المدني، صاحب السيادة وباستطاعته صياغة إرادة عامة، يتماهى فيها الحكام والمحكومون"(2). لقد ظل المجتمع المدني منذ القرن 17، قوّةً ضاغطة على الهيئات الرسمية ومراقبة المنظومات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. كما ارتبط هذا

الضغط، واستمر مع نمو وازدهار الحركات الجمعوية الشعبية، المناهضة للبرامج التنموية الشاملة وكبيرة الحجم والفاشلة، التي أثقلت كاهل الشعوب، وزادت في معاناتها باتساع مساحة الفقر والجوع والبطالة وغلاء المعيشة وانتشار الرشوة والانحرافات الأخلاقية... لقد انفجر الفكر الجمعوي كالبركان ليخلف ميلاد عدد كبير من الجمعيات، التي تزامن ميلادها هذا مع الحركة الديمقراطية، وما أحدثته من تحولات فكرية وثقافية وسياسية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ما أنتجته من مفاهيم ومبادئ أساسية كالمواطنة، وحرية التعبير، وحرية الممارسة السياسية، وحقوق الانسان، والتعددية الحزبية الخ...

لقد ضم المجتمع المدني هذه الجمعيات المختلفة من حيث رؤيتها للأشياء، والمتحدة من حيث الوظيفة والهدف، فهي ولدت أصلاً لتقف ضد هيمنة وسلطة الدولة، ومن أجل مراقبتها محلياً في مادة التنمية والسهر على صيانة كرامة المواطن، وضمان حياة نزيهة وشريفة. وبناءً على ما سبق، أصبح مفهوم المجتمع المدني، مرادفاً ومعادلاً دلالياً ووظيفياً ورمزياً للديمقراطية وحقوق المواطن. فإن المجتمع المدني لا يمكنه أن يكون كذلك، وأن تكون له فعالية سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية في غياب جو وفكر وثقافة ديمقراطية، تضمن له حرية الممارسة السياسية وحرية المراقبة والنقد، وكشف عيوب الدولة وأجهزتها في مادة التنمية والتخطيط والتسيير المحلي.

خلاصة القول: ولد وتربى المجتمع المدني في أحضان فكر جمعوي جماعي واجتماعي، أوكلت له مهمة التفعيل الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي المحلي، لأنه يمتاز بقدرة كبيرة على معرفة الواقع المحلي، وأهم متطلباته المادية والمعنوية، وأهم خصوصياته البشرية والثقافية.

لقد برز المجتمع المدني بصورة جلية واحتل الأماكن الأولى في (حقبة التسعينات) في الجزائر، وذلك يعود أصلاً الى الأسباب والعناصر التالية:

1 الانفتاح الديمقراطي، الذي عرفه المجتمع الجزائري منذ بداية الثمانينات.

2 انتشار الوعي الجمعوي لدى المواطنين مع ميلاد عدد كبير من الجمعيات.

3 استقلال الحركات الجمعوية عن الدولة.

4 حرية الممارسات السياسية والثقافية.

5 الاعتراف الرسمي بالتعددية الحزبية.

6 التحولات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والجهوية والدولية.

ومن ثم، فإن المجتمع المدني الذي ولد وتربى في أحضان الفكر الديمقراطي، "يعني كافة المؤسسات والتنظيمات، التي تلعب دور الوسيط بين الفرد والمجتمع والدولة، فإنه يصبح من الضروري العناية بجميع البنى الوسيطة: هيئات، هياكل، حركات، تنظيمات، جمعيات، أو رابطات، بما في ذلك التنظيمات الدينية، والأحزاب السياسية وهيئات الرعاية، والتضامن والتكافل الاجتماعي، وفي مقدمتها تلك التي يكتسب نشاطها طابعا محليا"(3). ومن هذا المنطلق، حاولنا مساءلة الواقع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المدني، ومدى استجابته لمتطلبات المجتمع المحلي في مادة التوعية والتحسيس الجماهيري من جهة، ومدى تسخيره للطاقات الفكرية والبشرية الجمعوية، للتكفل بحقوق المواطن وصيانة كرامته من الذل والحرمان والكبت والظلم والاظطهاد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

المجتمع المدني والتفعيل الاجتماعي والثقافي:

يمر المجتمع المدني الآن بمرحلة سادها الجمود والسكون، تختلف عن المرحلة الأولى من ميلاده في بداية التسعينات، والتي عرف أثناءها ازدهاراً كبيراً ونشاطاً ملموساً ومثمراً وفعالاً في جميع الميادين. لقد قام في هذه المرحلة بالذات بدور فعال مراقبًا وضابطًا وضاغطًا على أجهزة الدولة وهيئاتها المحلية. كما عرف عنه في المراحل الأولى من ميلاده وبروزه قوة إجتماعية جمعوية أنه وقف نداً للدولة من أجل التكفل بالتنمية المحلية، وأخذ بعين الاعتبار انشغالات المواطن. وقد أدى هذا الموقف الذي تميز به المجتمع المدني بالدولة وكل أجهزتها وهيئاتها المحلية والوطنية، أن تعتبره فاعلاً وشريكاً اجتماعياً وثقافياً وسياسياً واقتصادياً أساسياً ومهماً لابد من التحاور معه، وإشراكه في اتخاذ القرارات التي تخص الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية المحلية. لقد تبوأ المجتمع المدني هذه المكانة في المخيال الرسمي للسلطة، وأيضاً في المخيال الشعبي للجماهير في سنوات التسعينات بفضل الحماس الكبير والنضال القوي والوعي العميق، الذي امتاز به المؤسسون الأوائل لعدد من الجمعيات على المستوى المحلي والوطني، حيث وهبوا حياتهم وأموالهم نضالاً من أجل الترقية المحلية، وترقية المواطن وواقعه الاجتماعي والثقافي والاقتصادي. غير أن الواقع الجمعوي قد فقد بعضا من حماسته ونشاطه، حيث تراجعت بعض الجمعيات وتخلت عن مبادئها ومهامها التي تأسست أصلاً من أجلها، كما ساد بعض الجمعيات نفسها نوع من الفوضى والانشقاقات والتكتلات الداخلية والصراعات من أجل الزعامة والسلطة. بالإضافة إلى أن جمعيات أخرى قد انحرفت عن أهدافها النبيلة لتتحول

إلى جماعات إرهابية مخربة ومدمرة للمواطن والوطن، كما أن عددا آخر من الجمعيات قد اختفى واندثر لعدم قدرتها على المقاومة ومواجهة الصعوبات والعراقيل المختلفة سواء الداخلية منها أو الخارجية، والتي تسببت فيها عناصر تنتمي إلى هذه الجمعيات نفسها أو عناصر من جمعيات أخرى منافسة، أوكلت لها مهمات القضاء والتصدي لنشاط بعض الجمعيات وتفجيرها ومحو اسمها من الخريطة الجمعوية المحلية والوطنية، لأنها أصبحت تشكل بعض الخطر على المجتمع في حد ذاته أو أنها أصبحت– أي هذه الجمعيات – تعرقل النشاط التنموي المحلي أو تعاكس الدولة وتشاكسها. هذا بالإضافة إلى أن جمعيات أخرى تعدى نشاطها الإطار المحلي والوطني، ليصبح لها حضور في الخريطة الدولية، سواء بوصفها عنصرًا فاعل في القضايا الدولية، أو عنصرًا متفاعلاً بتوجيه من هيئات أجنبية تسعى إلى أن تسيء إلى الوطن.

بإلاضافة إلى هذه الأسباب التي حالت دون تحقيق نشاط جمعوي قوي وفعال، فإن النمط التنموي المتتبع، هو الآخر لم يكن نمطاً مؤسساً على أسس علمية، تراعي الخصوصيات البشرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحلية. لقد تبنت الدولة إيديولوجية تنموية شاملة، وعملت على تطبيقها في كل المناطق وفق نمط واحد موحد، وقد نتج عن هذه السياسة التنموية المصطنعة والمتعسفة، نوع من الصراع التنموي بين الأطروحات النظرية العامة، والواقع المحلي الذي يتطلب تأطيرًا وتسييرًا خاصين، يتماشيان والبناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي المحلي من جهة، يتماشيان وما يقدمه الواقع من ثرواث معدنية وطاقات بشرية من جهة أخرى. لقد كان لهذا التناقض في التنمية بين الأطروحات النظرية العامة والشاملة ومتطلبات الواقع، أثار سلبية في مادة تخطيط المشاريع وتسييرها، الأمر الذي أدى إلى فشل أغلب هذه المشاريع، بالرغم من المصاريف والإمكانيات الكبيرة، التي سخرتها الدولة والجماعات المحلية لها. وأمام هذه الوضعية المزرية والتعسة التي آل إليها النموذج التنموي المحلي وفلسفته، التي كادت أن تدمر البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحلية والوطنية، أصبح لزاماً على صانعي القرار في مادة التنمية، ضرورة النظر في بعض المفاهيم وبعض الأطروحات التنموية، وأنظمة التخطيط والتسيير والبرمجة، تماشياً مع الفلسفة الجديدة التي أفرزتها (التحولات العالمية) في مجال الاقتصاد والسياسة، وأيضاً تماشياً مع ما أفرزته التحولات الجديدة التي عرفها المجتمع الجزائري، وما أنتجته من ثقافة سياسية واجتماعية واقتصادية. إننا نعتقد أشد الاعتقاد أن المجتمع المدني مؤهل للتكفّل بهذه الإفرازات المادية والمعنوية، وترجمتها على المستوى المحلي، ليصنع منها الإطار الذي قد يحتضن هذه التنمية ويضمن لها الفعالية التي قد تعود أولاً وقبل كل شيء على المواطن بالمنفعة والفائدة. إن نجاح المستوى المدني في مهامه هو بدون أدنى شك نجاحٌ للدولة في التكفل بقضايا المواطن على المستوى الوطني.

إن القوى المحركة للتنمية المحلية، هي وجه من أوجه القوى المحركة للتنمية الوطنية. غير أن هذا التكامل للأوجه المحركة للتنمية لا يمكنه أن يتحقق في غياب (علاقة تكاملية بين الدولة والمجتمع المدني). وفي غياب ثقافة ديموقراطية وشفافية في التسيير وفي التخطيط واحترام حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية.إن الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي، أثبت غير مرة، وفي مناسبات كثيرة عن (الفكر التكاملي) بين المجتمع المدني والدولة، ليفسح المجال لنمط فكري غذّته الصراعات المتتالية، والتخوفات المتبادلة، فالدولة تخاف وتخشى تحركات المجتمع المدني، والمجتمع المدني يخاف، ويخشى اضطهاد وقهر الدولة. وقد نتج عن هذه الصراعات وهذه التخوفات نكران متبادل، فالدولة تنكرت للمجتمع المدني ولدوره ولقدرته في التفعيل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي، والمجتمع المدني تنكر بدوره لدور الدولة في تسيير شؤون الأمة. نتيجة كثرة الصراعات بين المجتمع المدني والدولة ونكران أحدهما للآخر، وأصبح المجتمع المدني خاصة يعيش لحظات من الاختناق.

وقد تجلى بعض من هذا الاختناق في تخلي النخب الوطنية المثقفة عن المجتمع المدني والذي تبنته في بداية الأمر، وفي أيام التأسيس الجمعوي، لتنسلخ عنه وتتنكر له، وتقطع حبال الاتصال والتواصل معه بمجرد ارتقاءها وحصولها على مناصب حكومية في أجهزة الدولة، كما أن من أسباب بعض هذا الاختناق لا بد أن نشير إلى غياب فكر جمعوي جديد ومتطور وذي فعالية ثقافية وسياسية واقتصادية قوية في هذا الزمان بالذات، وفي هذه الظروف التي يمر بها المجتمع. فالمطلوب من هذا الفكر "إحداث قفزة في الفكر الخامل والراكد، تنقله من حالة العجز إلى حالة القوة والحيوية والنشاط أي أنَّ المطلوب دائما هو تغيير العقل. وهذا يعني تغيير مفاهيم الناس القديمة البالية وإستبدالها بمفاهيم جديدة صالحة للعصر الجديد. ويتضمن هذا التوجه سياسة ثقافية متكاملة، تعتبر الثقافة مجموعة من المفاهيم، التي يمكن أن تكون خاطئة بسبب الانحطاط، والتي من السهل تغييرها إذا أمكن خلق نخبة متعلمة ومتنورة ومتشبعة بالثقافة العقلية"(4).

في ظل هذه التناقضات السياسية والثقافية الداخلية والخارجية، التي أصابت كيان المجتمع المدني، فإن النخب القائدة له،

مطالبة بتأسيس فكر جمعوي أصيل وفعال وحر ومسؤول، فكر مناهض للجمود والتخلف والتحجر، فكر ثائر ومجدد، فكر ديموقراطي أساسه الحوار والاحترام المتبادل بين كل الاطراف الفاعلة والمتفاعلة داخل المجتمع. فكر يمتاز بالقدرة المعرفية والجرأة والشجاعة من أجل "محاصرة الدولة وسلطاتها المطلقة، وإحياء للمبادرات القاعدية، وبث للروح في المؤسسات والمنظمات والتضامنات الشعبية المختلفة"(5).

ومهما يكن من أمر، فلقد مر المجتمع المدني في نهاية السنوات التسعينات بحالة من الجمود والتحجر، بالرغم مما أتاحته له الأجواء السياسية والثقافية والاجتماعية من ظروف حسنة للحركة والعمل. وخاصة تلك الأجواء من الانفتاح الديموقراطي والتعددية الحزبية والنقابية، التي عرفها المجتمع الجزائري في هذه المرحلة بالذات. لقد تجلت حالات الجمود والتحجر في المنظومة الفكرية للمجتمع المدني، عبر تلك المبادئ التي تحولت في خطابه إلى شعارات شكلية فقط، يرددها في مناسبات واحتفالات مختلفة كالمواطنة، وحقوق الإنسان، والحريات الفردية والجماعية، والتنمية المحلية، ومحاربة الآفات الاجتماعية، والنزاهة، والشفافية في التسيير، وكرامة المواطن، وضمان حق التربية والتعليم، وحق العمل والشغل، وحق الصحة والعلاج والسكن. لقد أصبحت هذه المبادئ شبه شكلية في خطابه، وفي برامجه، كما أنه انحرف عن "طابعه القيمي المثالي والأخلاقي، حيث تبنّى نظاماً قيمياً وسلوكياً وثقافياً جديداً، طبعته الأنانية والاستبداد والنزوع الطاغي إلي السلطة والقوة والتراتبية، والتعصب الفئوي والانغلاق والتبعية لجامعة العصبية، وانعدام الاستغلال ضمن إطار العصبية والاستقلال بها عن سواها من العصبيات"(6). لقد أصيب المجتمع المدني، وما يضمه من جمعيات متناقضة ومتصارعة من أجل إثبات الذات ووحشية الأنا المطلقة، والسباق نحو المناصب الحكومية، ولتحقيق الأطماع والطموحات الشخصية على حساب العمل الجمعوي الجاد والجيد، وعلى حساب المبادئ السامية والنبيلة خدمة للوطن وللمواطن. كما أصيب الكيان الاجتماعي والسياسي والثقافي الجمعوي بهاجس (العصبية الشاملة) بكل أنواعها وفروعها من عصبية دموية وقبلية إلى عصبية دينية وتشيعية إلى عصبية إيديولجية إلى عصبية ثقافية وجهوية. لقد سقط الفكر الجمعوي في فخ المنظومة الفكرية للعصبية وما أنتجته من صراعات وتطاحنات، شلت المجتمع المدني ومنعته من التفكير بجدية في مشاريع تنموية وطنية أو محلية أصلية ونزيهة بل أبعدته أصلاً من التفكير في التنمية "والتي لا تجد تربتها في أرض عصبية"(7). فبين التنمية والعصبية مساحات ومسافات طويلة، وقد لا تؤدي أبداً إلى بعضها، فهي لا تلتقي إلا من أجل أن تدمر أو تلغي وتقصي بعضها بعضاً، "لأن التنمية تخطيط عقلاني يستهدف تغيير الواقع السياسي الاجتماعي الاقتصادي التربوي الثقافي اللاعقلاني، بينما يحكم العصبية، طبيعتها البدائية، المنغلقة على ذاتها، المستبدة لاعقلانية، لعدم تقبلها أي تخطيط، وتالياً أي تغير في واقعها لعدم ترامي بصرها خارج تخوفها الجماعي"(8). لقد أصيب الجسد الاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمع المدني، بهاجس العصبية الداخلية والخارجية، ففي المستوى الداخلي، أي داخل الجمعية الواحدة، انقسم الأعضاء الفاعلون والمنتمون إلى نفس الجمعية على أنفسهم، وركن كل واحد إلي جماعته الدموية، القرابية، الدينية، الجهوية، الإيديولجية، متنكراً لرفيقه ولزميله، الذي هو الآخر مال واختار جماعته العصبية، وانقسمت الجمعية الواحدة داخلياً إلى كتل صغيرة متناحرة ومتصارعة فيما بينها. وقد مسَّ الصراع العصبي كيان الجمعيات في حد ذاتها، لتتحول هذه الجمعيات إلى أحزاب تسعى كل واحدة إلى إلغاء وتدمير الأخرى، لأنها تنتمي إلى جهة معينة أو إلى انتماء إثنولوجي أو إيدولوجي مخالف. وقد أبعد هذه الجمعيات ذات النزعة العصبية عن العمل ضمن الإطار الجمعي الجمعوي من جهة، ومن جهة أخرى، انشغلت بالتفكير في كيفية صيانة نفسها والدفاع عن مصالحها بعيداً عن التفكير في التنمية المحلية أو المشاركة الجمعوية، ضمن رؤية جماعية موحدة وخاصة في مجال التخطيط، الذي هو أصلاً تخطيط إنساني، لاستهدافه إنماء جوهر الإنسان وإمكاناته وقدراته ولتحقيق حاجته المادية والمعنوية، بينما العصبية لا تتصور مثل هذا التخطيط ولا تتقبله، لأنها لا تتقبل إنماء الإنسان لخوفها منه، إذ ترى فيه (الآخر، الغريب)، المعادي لها، لأنه من فئوية أخرى، فهي لا تستطيع أن تتصور إنماء الإنسان المجرد والمتعين في واقعه في آن، المتجاوز حدود فئويتها، وإذا تصورته فلا تقربه لانها لا تقبل إنماءً إلا لأبنائها، ولا تعترف بجوهر إنساني إلا لها"(9) .

الخاتمة

يبقى في اعتقادنا (المجتمع المدني)، مرشحاً للقيام بدور كبير وبارز في التفعيل الثقافي والاجتماعي والاقتصادي المحلي، وذلك راجع إلى ما يمتلك من عناصر وفعاليات إيجابية متمثلة في تلك الجمعيات الفعالة والصادقة في نضالها وفي نشاطها بقيادة نخب مثقفة، ما فتئت تدعم وتقوي بكل وعي والتزام، النشاط الجمعوي، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، قد يقوم

المجتمع المدني بدور فعال في التنمية المحلية، وذلك راجع أساساً إلى تلك المعرفة العميقة بالمجتمع المحلي، وخصوصياته الثقافية والبشرية وطاقاته وثرواته المعدنية. غير أن الواقع المزري والسيء الخاص ببعض الجمعيات وعددها كبير جداً، قد منع المجتمع المدني من أن يكون فاعلاً وقوياً ومؤثراً في المشهد الاجتماعي والثقافي والسياسي المحلي والوطني. لقد أصبحت هذه الجمعيات عبارة عن مجموعات فارغة، ينقصها الحس والوعي الجمعوي. فهي عبارة عن لقاء مجموعة من الأفراد، شكلوا فريقاً وضبطوه، وفق الأسس القانونية والإدارية المنظمة للجمعيات، وصنعوا لأنفسهم اسماً كباقي الأسماء الشكلية، التي ينقصها المسمى الحقيقي. فالمجتمع المدني يكتسب قوته بقوة العناصر المشكلة له، سواء في المستوى الفردي أو في المستوى الجماعي، ضمن إطار ثقافي واجتماعي وسياسي واقتصادي ديموقراطي، تحترم فيه الإرادات والمبادرات والحريات.

الهوامش

1. العياشي، عنصر: "ماهو المجتمع المدني؟ الجزائر نموذجاً" في إنسانيات، المجلة الجزائرية في الإنتروبولوجية والعلوم الاجتماعية – العدد 13– جانفي افريل 2001 – مجلد 7--1 وهران ص 64
2. المرجع نفسه ص 66
3. المرجع نفسه ص 71
4. برهان، غليون: مجتمع النخبة. دار البراق للنشر، تونس، ماي 1989 ص 130.
5. المرجع نفسه ص 217
6. عبد العزيز، قباني: العصبية بنية المجتمع العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت 1997 ص 223.
7. المرجع نفسه ص 233
8. المرجع نفسه ص 233
9. المرجع نفسه ص 233